

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اديب الجلامده
وعضوية القضاة السادة
اسماعيل العمري ، عبدالرحمن البنا ، محمد المحاميد ، جهز هلسه

المميز : مساعد المحامي العام المدني

المميز ضدها : هبه فيصل العجلاني بصفتها القيم على المحجور عليه
عصام حسن عبدالرزاق الشرجي / وكيلتها المحامييه
سميره الحموي

بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان بالقضيه رقم ٩٩/١٠٣٢ فصل ٢٥/١/٢٠٠٠ والقاضي
باسقاط دعوى المدعي الإستئنافيه عصام حسن عبدالرزاق الشوربجي دون الحكم
بأية رسوم او مصاريف او اتعاب محاماه .

ويتلخص التمييز بسبب واحد مفاده :

اخطأت المحكمة بعدم الحكم للخبز بالرسوم والمصاريف واتعاب
المحاماه بالرغم من طلبها ذلك .

لهذا السبب يطلب المميز قبول التمييز شكلا ونقض القرار المميز

موضوعا .

محكمة التمييز الأردنية
بصفتها : الحقوقية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٧٦١
رقم القرار :

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان المدعيه بصفتها القيم الشرعي على المدعو عصام الشرجي أقامت هذه الدعوى بمواجهة المدعى عليهم طالبه ابطال بيع وفسخ سندات تسجيل للاسباب الوارده في لائحة الدعوى .

وبتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٨ اصدرت محكمة بداية الحقوق قرارها رقم ٩٧/٤٦٦١ بوقف السير في الدعوى لزوال صفة الخصومه بعزل المدعيه كقيم .
لم ترتض المدعيه بهذا القرار فطعننت فيه استئنافاً .

واثناء سير الدعوى الإستئنافيه وفي جلسة ٤/١/٢٠٠٠ قدمت وكيله المستأنفة حجة اذن صادر عن محكمة صويلح الشرعيه رقم ٩٦/١٢ تاريخ ٥/١٢/١٩٩٩ تتضمن اسقاط هذه الدعوى وطلبت وكيله المستأنفه اسقاط الدعوى الإستئنافيه .

وبتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٠ اصدرت محكمة الإستئناف قرارها رقم ٩٩/١٠٣٢ بالإسقاط .

لم يلاق هذا القرار قبولاً من مساعد المحامي العام المدني فطعن فيه بالتمييز المائل للسبب الوارد فيه .

وفي الموضوع وعن سبب التمييز / وفيه ينعي المميز على القرار المميز خطأه بعدم الحكم بالرسوم والمصاريف والاعتاب رغم طلبها .

وحيث يستفاد من احكام ماده ١٦١ و١٦٦ من قانون اصول المحاكمات المدنيه انه يشترط للحكم بالرسوم والمصاريف والاعتاب على الطرف الخاسر ان يتم طلبها من الخصم المحكوم له في الدعوى .

وبالرجوع الى محاضر جلسات المحاكمه ومنها جلسة ٤/١/٢٠٠٠ التي فيها طلبت وكالة المستأنفه اسقاط دعواها بحضور مساعد المحامي العام المدني نجد ان

الآخر لم يطلب الرسوم والمصاريف والاعتاب ولا يجوز للمحكمة الحكم بها بدون طلب .

وبالبناء عليه فان ما ورد بهذا السبب يغدو مخالفاً للواقع والقانون ويتعيّن رده .

لهذا نقرر رد التمييز وتأبيد الحكم المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ربيع ثاني سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٤/٧/٢٠٠٠

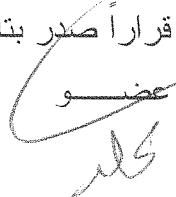
القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس القبول



دقق

اض